P-ISSN: 2170-1040 | **مجلة دفاتر اقتصادية** | **E-ISSN:** 2602-5426
المجلد: 14 – **العدد:** 01 (2023)، ص: 621 - 643

تقييم انعكاسات سياسة البرامج التنموية في تطور الصناعة الغذائية كمدخل للأمن الغذائي في الجزائر

Evaluation of the implications of the policy of development programs in the development of the food industry as an entry point for food security in Algeria

بن موسى بشير[1]♦، نصير أحمد[2]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي (الجزائر)، benmoussa-bachir@univ-eloued.dz

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي (الجزائر)، necir-ahmed@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2023/03/26 **تاريخ القبول:** 2023/05/13 **تاريخ النشر:** 2023/05/20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على دور الصناعات الغذائية في ظل التنويع من ناحية، وكمدخل لتحقيق الأمن الغذائي من ناحية أخرى، للخروج من التبعية الاقتصادية في ظل التطورات الراهنة التي يعرفها العالم وخاصة بعد جائحة كورونا التي اسدلت الستار على حقيقة اقتصادات الدول، والى أهمية الصناعات الغذائية المتعددة، وكقطاع ذات دفعة أمامية، وخلفية بحيث يعمل على انتاج قيم إضافية متنوعة للناتج المحلي الخام، وذلك عن طريق الاستراتيجيات التي عملت بها الجزائر منذ 2001، تحت اسم البرامج التنموية سعيا منها لتحقيق التنوع الاقتصادي والاستدامة وكذا الاستقرار الأمني

و خلصت نتائج الدراسة الى وجود نمو ملحوظ في مساهمة فرع الصناعة التحويلية الغذائية مقارنة بالفروع الأخرى رغم ضعفه بالمقارنة مع مساهمة الصناعة الاستخراجية، الا أن قطاع الصناعة التحويلية الغذائية سجل نتائج إيجابية يعتمد عليها مستقبلا إذا وجهت إليه الجهود خاصة مع الثورة الزراعية التي تلحظها ولايات الجزائر خاصة الصحراوية منها.

كلمات مفتاحية: البرامج التنموية؛ الصناعة التحويلية؛ الصناعة الغذائية؛ الأمن الغذائي؛ القطاع الزراعي.

تصنيف JEL: O10، O20، O29

Abstract:

This study aims to stand on the role of food industries in light of diversification on the one hand and as a gateway to achieve food security on the other hand, to get out of economic dependence in light of the current developments known to the world, especially after the Corona pandemic, which brought down the curtain on the reality of the economies of countries, and to the importance of multiple food industries And as a sector with a forward and backward impulse so that it works to produce various additional values for the gross domestic product, through the strategies that Algeria has worked with since 2001, under the name of development programs in an effort to achieve economic diversification and sustainability as well as security stability.

The results of the study concluded that there is a noticeable growth in the contribution of the food-manufacturing branch compared to other branches, despite its weakness compared to the contribution of the extractive industry. Of which..

Keywords: development programmes; manufacturing industry; food industry; Food security; agricultural sector.

JEL Classification: O10، O20، O29

♦ المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يؤدي القطاع الصناعي دوراً هاماً في اقتصاديات جميع دول العالم حيث أن هذا القطاع يعتبر من القطاعات الهامة والتي تساهم مساهمة فعالة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تحسين مؤشرات الآداء الاقتصادي الداخلية منها والخارجية، ومن هنا فإن دعم القطاع الصناعي والارتقاء بمستوى الصناعات الموجودة يجب أن يكون من الأهداف الأساسية لأية سياسة تنموية شاملة، لاسيما وأن هذا القطاع له وزن نسبي كبير بين القطاعات الاقتصادية، بالإضافة للمؤشرات الاجتماعية من خلال تحسين المستوى المعيشي.

وتعتبر الصناعات التحويلية من الفروع الأساسية الهامة للقطاع الصناعي في معظم الدول، ومن ثم فإن التعرف على واقع هذه الصناعات والخيارات والبدائل لتحسين الكفاءة الإنتاجية في فروعها المختلفة يعتبر من التوجهات الصناعية الهامة التي يجب أن يسترشد بها متخذو القرار في وضع السياسات العامة التي تستهدف تطوير هذه الصناعة و يتمثل الدور الأساسي للصناعات التحويلية في إمكانية الاستفادة من منتجات الصناعات الأساسية من خلال عمليات تصنيع إضافية معينة وذلك لإنتاج الو سائط البتروكيماوية ومنتجات البلاستيك والحديد والمنتجات الكيماوية الأخرى المستخدمة في الأغراض الزراعية وغيرها، والتي تمثل مدخلات ومحرجات للصناعة الغذائية.

ومن هنا تتلخص لنا إشكالية الدراسة افي التالي:

مدى استجابة البرامج التنموية في تفعيل الصناعة الغذائية و إمكانية تحقيق أمن غذائي في الجزائر

وللإجابة على الدراسة قمنا بتقسيمها الى ثلاث محاور:

1- البرامج التنموية 2001-2019

2- مسار الصناعة التحويلية الغذائية قبل البرامج التنموية في الجزائر

3- تحليل وتقييم الصناعة الغذائية في ظل البرامج التنموية وانعكاسها على مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر

2. البرامج التنموية في الجزائر (2001-2019)

1.2. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

يعتبر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي نقلة نوعية في السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر باعتبار أن تطبيق سياسة التعديل الهيكلي خلال فترة التسعينات لم يؤدي الى التخلص نهائيا من مسببات الأزمة الاقتصادية التي عانت منها الجزائر، فبعد انتهاء العمل ببرنامج التعديل الهيكلي تميزت الوضعية الاقتصادية بشيء من التناقض، فمن جهة هناك تحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كميزان المدفوعات، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، ومن جهة أخرى نجد أن هناك تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي مصحوبة بارتفاع معدلات البطالة، وهذا ما أدى الى إتباع الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي وهي سياسة تستند للنظرة الكينزية المتضمنة رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري، ويعتبر هذا البرنامج تجسيدا لهذه السياسة بحيث قررت الحكومة الجزائرية في أفريل 2001، وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لإنجاز هذا البرنامج أهم غالف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دج، بحيث وزع على فترة البرنامج كالتالي:

الجدول رقم 01: تخصيصات الغلاف المالي لبرنامج الانعاش الاقتصادي(2001-2004)

الوحدة: مليار دج

السنة / المبالغ	2001	2002	2003	2004
المبالغ	213.1	178.3	113.1	20.5

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على المجلس لوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادي والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ص8

بحيث وجهت هذه المخصصات أساسا للقطاعات الرئيسية خلال كامل الفترة من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفالحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مختلق القطاعات الرئيسية

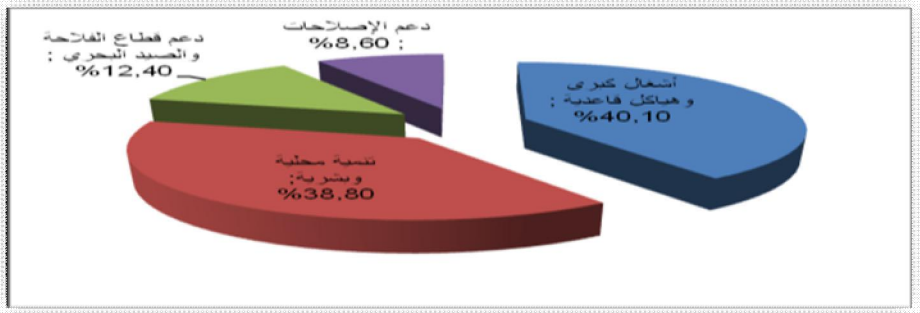

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على: المجلس لوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادي والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ص8

مع العلم أن قطاع دعم الإصلاحات لم يخصص له غلاف مالي خلال السنتين 2003، 2004، بالإضافة الا أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن هذا البرنامج 15974مشروعا، في حين توزيع رخصة البرنامج الكلية على مختلف القطاعات الرئيسية.

1.1.2. أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي [1]: (بوفليح نبيل، 2012، ص -ص 251-252)

وتمثلت أهدافه في التالي:

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق، رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية

وكانت صيغ هاته الأهداف تتضمن في طياتها ما يلي[2]: (عبد الرحمان تومي، 2011، ص 217).

- الشروع في انجاز حظيرة المعلوماتية بسيدي عبدالله، كخطوة أولى نحوى إرساء استراتيجية للبحث والتنمية في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال
- مواصلة الجهد المبذول المتعلق بالمناطق الصناعية سواء كان ذلك من حيث تطهير العقار الصناعي أو العصرنة.
- العمل على تنفيذ البرنامج المتعلق بالبيئة وتهيئة الأراضي المخصصة لبناء مدينة بوغزول الجديدة، لتوفير شروط التنمية المستدامة، والشروع في تحقيق خيار الهضاب العليا.
- دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف الى مناطقهم، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة.
- العمل على تنفيذ برامج إعادة التأهيل الحضري، وربط التجمعات السكانية سواء كانت ريفية أو حضرية بشبكة توزيع الغاز.

- إنشاء شبكات تضامن لحماية الشرائح الهشة من المجتمع، واستعادة التلاحم الاجتماعي

ومما سبق يمكن القول إن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

2.2. البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) :

يعتبر برنامج دعم النمو هو برنامج مكمل للإنعاش الاقتصادي، ويهدف إلى انجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، ومن ثم تخفيض معدلات البطالة، وذلك عن طريق إنشاء مناصب شغل جديدة في مختلف القطاعات الإنتاجية، وقد تم اعتماد هذا البرنامج نتيجة للاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولاية ثانية في أفريل2004 وفر المناخ الملائم لتعزيز الاستثمار بشكل عام، حيث استكملت جهود التنمية الشاملة من خلال اعتماد برنامج تنموي ثاني يشمل الفترة (2005-2009)،مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 01: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو (2005-2009)

القطاع	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة %
برنامج تحسين معيشة السكان	1908.5	45
- السكن	555	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399.5	
- البرامج البلدية للتنمية	200	
- تنمية مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب	250	
- تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز	192.5	
- باقي القطاعات	311.5	
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	
- قطاع المياه	393	
- قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
- الصناعة وترقية الاستثمار	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبرى	7.2	
برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
- العدالة والداخلية	99	
- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	
- البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال	16.3	
برنامج التكنولوجيات الجديدة و الاتصالات	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الموقع: www.cg.gov.dz/psre

1.2.2. أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو[3]:(فوحات عباس، سعود وسيلة، ص 68)

ويهدف بشكل أساسي لمواصلة الجهود التنموية التي بذلت من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد ساند كل هذه التوجهات تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة لتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية التي بلغت مستوى38.5دولار لبرميل سنة 2004، و تمحورت السياسات المعتمدة ضمن هذا البرنامج حول تعزيز النمو من خلال التركيز على المجالات الأساسية التالية:

- تحفيز الاستثمار ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي؛
- تحديث وتطوير شبكة البني التحتية؛
- تعزيز قدرات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛
- تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص.

إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر ب:4202.7 مليار دينار جزائري

3.2. برنامج الخماسي للتنمية (2010-2014):

وهي مرحلة سياسة التحول من الريع إلى القيمة المضافة، حيث يندرج ضمن هذا البرنامج ديناميكية إعادة الإعمار الوطني وتعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.3.2. محاور البرنامج:

يحتوي برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما ورد في بيان السياسة العامة على ستة محاور وهي كالتالي[4]:(هدى بن محمد، ص47)

- التنمية البشرية؛
- المنشآت الأساسية؛
- تحسين الخدمة العمومية؛
- التنمية الاقتصادية؛
- مكافحة البطالة؛
- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال.

والشكل التالي يبين نسب تخصيصات برنامج سياسة التحول من الريع إلى القيمة المضافة:

الشكل رقم 02: التوزيع النسبي لتخصيصات برنامج حسب المحاور الأساسية للفترة(2010 - 2014)

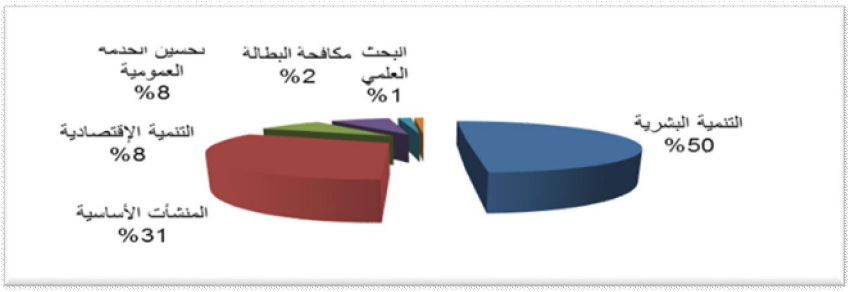

المصدر: عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص:319-320.

إن الغلاف المالي الذي رصد لمحور التنمية البشرية لوحده، فقد بلغ عتبة 10122 مليار دج، أي ما يعادل 138.66 مليار دولار، وهوما يمثل تقريباً 50٪ من مجموع الغلاف المخصص للفترة، وهذا دليل كاف للتنويه بمدى اهتمام ونية رئيس الجمهورية في التكفل ببعث التنمية البشرية إلى مصاف المستويات العالمية، أما محور المنشآت الأساسية فقد استفادت بمبلغ مالي

قدره 6448 مليار دج أي ما يعادل 88 مليار دولار أمريكي ويمثل تقريبا 31٪، أما محوري التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمة العمومية فقد خصص لهما مبلغ1666 و1566 مليار دج أي ما يمثل تقريبا 8٪ من المبلغ المخصص، أما محوري مكافحة البطالة وتطوير البحث العلمي فقد خصص لهما مبلغ 360 و250 مليار دج أي بنسبة 2٪ و1٪[5].

4.2. المخطط التنموي الخماسي الثاني 2015-2019:

في ظل تراجع سعر النفط الذي لم يعد محتملا بل حقيقة بداية منذ شهر سبتمبر 2014 فتراجع النفط الجزائري من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار في الأسبوع الأول من جانفي 2015، مما يبدي نوعا من التساؤل على قدرة السلطات العمومية في مواصلة ضخ الأموال في الاقتصاد من أجل خلق نسبة نمو متواصلة في ظل انحدار أسعار البترول وما ستلقي بضلالها على القطاعات الأخرى باعتبارها المساهمة في تمويل الخطط التنموية وما تسهم به من خلق مناصب العمل ورفع مستويات النمو...الخ.

إن المخطط الخماسي للتنمية رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفرض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز...الخ، يهدف إلى تحقيق ما يلي[6]:(هدى بن محمد، ص 51)

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- استحداث مناصب الشغل؛
- استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- إبلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة؛
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض...الخ؛
- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي أو أجنبي.

في حين يرى البعض الأخر أن محاور البرنامج غير مترابطة وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بدور الدولة في دعم المؤسسات الكبرى كشركات الكهرباء والغاز التي ستطبق أسعار السوق على المستوى الدولي، الأمر الذي يساهم في تدهور الظروف المعيشية للطبقة ذات الدخل المنخفض والمتوسط وذلك رغم توفر الجزائر على امكانيات كبيرة للنمو، وذلك من خلال امكانيات المؤسسات على ابرام عقود واتفاقيات تمويل حتى من الخارج ومن ثم انتقال الاقتصاد من التمويل الميزاني إلى تمويل السوق.

3. مسار الصناعة التحويلية الغذائية قبل البرامج التنموية في الجزائر

عرفت الصناعة الغذائية التحويلية عدت تغيرات واضطرابات بعد الاستقلال حتى فترة التسعينات، من حيث درجة اهتمام الدولة لها في ظل برامجها للنهوض باقتصادها، مما انعكس على انتاجها الصناعي لهذه الصناعات نوجزها فيمايلي:

1.3. الصناعات الغذائية في فترة الستينيات:

إن فرع الصناعة الغذائية الذي ورثته الجزائر سنة 1962 كان مكونا من وحدات صغيرة، وكانت هذه الأخيرة متوطنة في المدن الكبرى أين كان يقطن أغلب المعمرين، وكانت مكونة أساسا من وحدات تحويل القمح وصناعة العجائن وإنتاج زيت الزيتون. وقد

كانت المؤسسات التي تنشط في فرع الصناعات الغذائية تمثل نسبة كبيرة من مجموع المؤسسات الصناعية، فحسب التقرير الذي قامت به وزارة الصناعة في سنة 1966بين أنه من مجموع 1143مؤسسة صناعية يوجد 525 مؤسسة تنشط في فرع الصناعات الغذائية أي بنسبة 93.45%.وقد قامت الجزائر بتأميم الكثير من المصانع ومن بينها المطاحن والمؤسسات الصناعية الغذائية، حيث شهد هذا الفرع حملة تأميم واسعة لأهم مؤسسات القطاع الخاص، نذكر منها مصنع الزيوت (تمزرلي) وشركة الزيوت (crespo) في مدينتي وهران و عنابة، ومعامل الكسكسي بالعاصمة و هران، وقسنطينة وكذلك مصانع العجائن والمطاحن، ومصنع) soju) للفواكه بالبليدة، ومصنع (cabiscal) ، وبقي القطاع العام يسيطر على هذه الصناعات عبر كامل التراب الوطني بعدما كانت تحت سيطرة المعمرين أو بعض الرأسماليين الجزائريين . بالإضافة إلى إنشاء العديد من الشركات الوطنية الكبرى نذكر منها:

1- الشركة الوطنية لتسيير وحدات المطاحن سنة 1964 والتي كانت تسير 75 وحدة سنة 1967.

2- الديوان الوطني للحليب ومشتقاته سنة 1964، الذي كان يقوم ببسترة الحليب وتوزيعه واستخلاص مشتقاته من خلال وحدات إنتاج منتشرة عبر التراب الوطني.

3- إضافة إلى تعاونيات الإصلاح الزراعي الذي كانت تتكون من 37 وحدة على المستوى الوطني والتي كانت تقوم باختيار وتعليب المنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير، وتعاونيات التوزيع وكان عددها 45 تعاونية مهمتها تعليب وتوزيع المنتجات الفلاحية في الأسواق الداخلية.

4- الشركة الوطنية لتسيير وتنمية الصناعات الغذائية والتي تقوم بتعليب الخضر والفواكه ومصبرات الحبوب وتجفيف اللحوم بالإضافة إلى تسيير جميع مصانع السكر وعصر الزيوت وغيرها من المواد الدسمة .مرحلة اعتمدت الدولة فيها على القطاع العام وهمشت دور القطاع الخاص خاصة في الميدان الصناعي فقد عجز القطاع العام على تحقيق الأهداف التي كان مسطرة من له رفع لمستوى الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في الجانب الغذائي وذلك بإحلال الواردات وتشجيع تصدير الفائض، خصوصا مع انخفاض مداخيل الدولة التي تتكون أساسا من عائدات البترول التي كانت موجهة لدعم هذه المؤسسات العمومية في سنوات الثمانينات، ففي نهاية هذه المرحلة لم تعد الدولة قادرة على إنشاء استثمارات جديدة مما فسح المجال للقطاع الخاص مقابل تراجع القطاع العام لتبدأ بذلك مرحلة جديدة للصناعة الغذائية بالجزائر. في ظل الإصلاحات الاقتصادية

1.1.3. الاستثمارات بالصناعة الغذائية للفترة 62-67:

عرفت هذه المرحلة بالإضافة الى الموروث من الاستعمار بخصوص الصناعات الغذائية، إقامة بعض المشروعات بهذه الصناعة[7] (محمد الأخضر، 1982، ص45)، كما هو مبين في الجدول التالي

الجدول قم 02: حجم الاستثمارات في بعض الفروع الصناعية للفترة 59-64

الوحدة مليون فرنك فرنسي جديد

الفروع	المبلغ
صناعات غذائية	240
مواد بناء	260
المناجم	154
صناعات الية وكهربائية	260
صناعات كيماوية	48
نسشيج	343
متنوعات	302
المجموع	1947

المصدر: عبد اللطيف ابن أشهنو، تكوين التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، الطبعة الأولى،1979، ص 397.

نلاحظ في الجدول أعلاه أن فرع الصناعات الغذائية كانت له مكانة هامة بين الفروع الصناعية الأخرى وذلك من خلال حجم الاستثمارات الموجه اليه سواء من القطاع العام أو الخاص، بحيث شكلت نسبة الاستثمارات لهذه الصناعة 25% من اجمالي الاستثمارات المخصصة للصناعة من القطاع العام، حيث كانت الفكرة الرئيسية ترتكز على فرنسا البلد المستعمر لإيجاد أشكال الاستيطان في الجزائر ، بسبب بعض المزايا التي كانت تستفيد منها كالإعفاءات الضريبية، التسهيلات المالية، وهذا لغرض تشجيعها، أما فيما يخص حجم الاستثمارات من القطاع الخاص بلغت 9%.

ومن بين الفروع التي أنشأتها فرنسا في الجزائر مستفيدة من ذلك في تدني أجور القوة العاملة، والشروط الضريبية وهي كالتالي:

الجدول رقم 03: فروع المؤسسات الفرنسية بالجزائر حسب الأنشطة الإنتاجية

نوع الصناعة	التكتل الفرنسي	الفرع الجزائري
مواد البناء	مؤسسة لافارج	الاسمنت الاصطناعي في الجزائر
الصناعات الكيمائية	ايرليكيد سولفي	سولفي الجزائر
الصناعات الزجاجية	سان غوبان	مؤسسة صناعة الزجاج
الصناعات المعدنية	فيندال	صناعات كالرنوباس
الصناعات الغذائية	لوسيور	لويسور إفريقيا
النسيج	د.م.س	مغازل إفريقيا الشمالية

المصدر: عبد اللطيف ابن أشهنو، تكوين التخلف في الجزائر، مرجع سابق، ص 376.

حيث كانت هذه المؤسسات تحت سيطرة تسيير تكتلات فرنسية تخدم الشركة الأم في فرنسا، وفرع الصناعات الغذائية كان مسيرا من طرف تكتل لسيور ومعامل الكسكسي، والعجائن والفواكه، والحلويات...الخ على كامل التراب الوطني[8] (فوزي عبد الرزاق، 2007/2006، ص 82).

2.1.3. الاستثمارات بالصناعة الغذائية للفترة 67-69:

وتمثل هذه الفترة اللبنة الأولى لترسيخ استراتيجية التصنيع بوضوح والذي اعتمدت من خلاله على مفهوم الدور الرئيسي الذي يلعبه في إعادة هيكلة الاقتصاد، والعمل على تحقيق إيرادات خارجية لتمويل التنمية العامة وتحقيق بدائل الاستيراد بالتضافر مع الزراعة ويتضح ذلك من خلال حجم الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي[9]

الجدول رقم 04: حجم الاستثمارات في بعض الفروع الصناعية للفترة 67-69

الوحدة: مليون دج

الفروع	ستثمارات المنفذة
لصناعة الغذائية	519
صناعة النسيج	414
صناعة الجلود	146
صناعة الخشب والورق	55
صناعة التقليدية	152
لمجموع	1140

المصدر: من اعداد الباحثان بناءا على: محمد لخضر بن حسين، التصنيع في الجزائر، أفكار حول التجربة الجزائرية 62-80، ص ص 13،14.

من خلال الجدول عرفت الصناعات الغذائية بناء قاعدة أساسية مقارنة بالفروع الصناعية الأخرى الا أنها لم تكن كافية لمتطلبات حاجيات السكان الغذائية، والقطاع الزراعي الذي تعتمد عليه الصناعات الغذائية في مخرجاتها كمدخلات لها لم يحظ الا ب 1.6 مليار دج أي 16% من اجمالي الاستثمارات المنجزة[10] (عبد اللطيف بن اشنهو، 1979، ص 84)،

الشيء الذي جعل معدل استخدام الطاقة الإنتاجية في فرع الصناعات الغذائية لم يتجاوز 50%[11] (فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 60).

3.1.3. الإنتاج الصناعي الغذائي خلال المرحلة 62-69

عرف الإنتاج الصناعي نمو متزايد في الصناعة الغذائية خلال الفترة 62-69 للسلع ذات الاستهلاك الواسع ومقارنتها بالطلب الوطني في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: الإنتاج الصناعي للصناعات الغذائية للمرحلة 1962-1969

الوحدة: 10 ^{3} طن

السنوات / السلع الغذائية	62	67	69	نسبة تغطية الطلب الكلي من السلعي
الدقيق	825	834	1337	%65
العجائن، الكسكسي	31	32	53	%73
الزيت الصناعي	61.5	71	118	%10
السكر	16.1	11.8	49	%8
مصبرات الفواكه	24.4	27.6	35.4	%45
مصبرات الطماطم	12.2	14.7	25.8	%75
الحليب الطازج والجاف	122.7	215.8	378.9	%73

Sources: sur la base d ONS revue statistiques N^0 31(1960-1990), annee 1991,P 20.

يتضح من الجدول أنه رغم النمو المتزايد الذي عرفته الصناعات الغذائية خلال المرحلة الا أنه لم يغطي الطلب المتنامي لهذه السلع وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهذا رجع لعدم الاهتمام بالقطاع الزراعي الذي يمثل المدخلات الرئيسي للصناعات الغذائية

2.3. الصناعة الغذائية في فترة السبعينيات:

عرفت هذه الفترة بانقسامها الى ثلاث مراحل والمتمثلة في المخطط الرباعي الأول والثاني وسنتي تقييم للمرحلة وكانت كمايلي

1.2.3. المرحلة الأولى المخطط الرباعي الأول 70-73:

يمثل المخطط الرباعي الأول تكملة للمخطط الثلاثي رغم قصر أجل هذا الأخير، الا أنه كان بمثابة الانطلاقة الفعلية الحقيقية للمخطط الرباعي الأول في مجال التنمية، بحيث ارتفع متوسط معدل الاستثمار الإجمالي في هذه المرحلة من 35% الى 46% وتمثلت حجم الاستثمارات الصناعية المنجزة فيه فيمايلي

الجدول رقم 06: حجم الاستثمارات المنجزة في بعض الفروع الصناعية للفترة 70-73

الوحدة: مليون دج

الفروع	استثمارات المنفذة
الصناعة الغذائية	1678
صناعة النسيج	159
صناعة الجلود	159
صناعة الخشب والورق	1817
المجموع	3813

المصدر: فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية، دراسة حالة الجزائر للفترة 1962-1995، رسالة ماجستير غ م، جامعة الجزائر، ص 3.

بلغت الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي 20 مليار دج أي بنسبة 55% من اجمالي الاستثمارات في هذه المرحلة، وتمثلت حجم الاستثمارات في الصناعة الغذائية المرتبة الثانية من بين فروع الصناعات الأخرى، وكانت الدولة من خلال هذه الاعتمادات المخصصة للصناعات الغذائية إعطاء دفعة لها من خلال تقوية الترابط بينها وبين القطاع الزراعي، الا أنه ها الأخير سجل تراجع في استثماراته المنجزة مقارنة بالمخطط الثلاثي الأول من 17% الى 15%، ويرجع السبب في ذلك الى اتجاه سياسة الدولة الى إرساء قاعدة صناعية تعتمد على التصنيع الثقيل، الأمر الذي أدى بإهمال القطاع الزراعي، مما أدى الى النزوح الريفي وهجرة اليد العاملة الزراعية باتجاه القطاع الصناعي[12] (عبد اللطيف بن أشنهو، ص 67)، بحيث تمثل الإنتاج الصناعي الغذائي في هاته المرحلة كما في الجدول أدناه

الجدول رقم 07: الإنتاج الصناعي الغذائي خلال المرحلة 70-73

الوحدة: 10 ^{3} طن

السنوات / السلع الغذائية	70	71	72	73	نسبة تغطية الطلب الكلي من السلعي
الدقيق	1385	1420	1425	1485	%61
العجائن، الكسكسي	54	59	61	69	%75
الزيت الصناعي	119	117	150	198	%8
السكر	49.5	89.5	100.5	119	%7
مصبرات الفواكه	37	40	45	59.5	%51
مصبرات الطماطم	30	35	39	40.8	%75
الحليب الطازج والجاف	389	389	415	511.9	%69

Sources: sur la base d ONS revue statistiques op cit, P 20.

يتضح من خلال الجدول أنه يوجد انخفاض طفيف في انتاج بعض المنتجات كالزيت والسكر، ويعزى ذلك الى انخفاض الامدادات من المنتجات الزراعية، أما باقي المنتجات رغم زيادتها حجم الكمية المنتجة الا أنها لم تغطي الطلب الوطني من الاستهلاك وهذا راجع الى زيادة الطلب المتنامي على السلع الضرورية الناتج عن زيادة التعداد السكاني بحيث عرف معدل نمو مرتفع قدر بنسبة 3.3%[13](وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص 76)

2.2.3. المرحلة الثانية المخطط الرباعي الثاني 74-77

وتمثلت هذه المرحلة في المواصلة في عملية التوسع التنموي من خلال ارتفاع حجم نتوسط الاستثمار السنوي مقارنة بالمخطط الثلاثي الأول من 9 مليار دج الى 121.23 مليار دج، أما عن حجم الاستثمارات المنجزة فهي استثمارات الدولة ومؤسساتها الاقتصادية، وفيما يخص القطاع الخاص فكانت مساهمته ضعيفة [14] (محمد بالقاسم حسن بهلول، الجزائر، ص 76)،كما هو في الجدول التالي

الجدول رقم 08: حجم الاستثمارات المنجزة في بعض الفروع الصناعية للفترة 74-77

الوحدة: مليون دج

الفروع	استثمارات المنفذة
الصناعة الغذائية	3799
صناعة النسيج	5514
صناعة التقليدية	7828
صناعة الخشب والورق	355
المجموع	17498

المصدر: فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 24.

من خلال الجدول يتبين لنا أن الصناعات الغذائية عرفت في هذه المرحلة ضآلة حجم استثماراتها والتي قدرت بنسبة 4%[15] (عيون عبد الكريم، ص 152)، على الرغم من الاعتمادات التي خصصت لقطاع الصناعة وقدرت بنسبة 61.16%[16] (فوزي عبد الرزاق، ص 92) من اجمالي الاستثمارات وبهذا يسجل الصناعات الغذائية تراجعا ملحوظا مقارنة بالفروع الأخرى التي تمثل قطاع الصناعات الخفيفة، ومن هنا نستنتج أن المخطط الرباعي الثاني هو بداية تراجع الاستثمارات في الصناعات الغذائية مقارنة بالمخططات السابقة، وحتى الفترة الممتدة من سنة 1962-1969، وهذا راجع الى توجه تركيز الدولة على الصناعات الثقيلة، إضافة الى تدهور القطاع الزراعي المحرك الأساسي لتمويل الصناعة الغذائية، والذي قدر نسبة الاستثمارات المنجزة فيه 10.9% من اجمالي الاستثمار الكلي.

3.2.3. مرحلة 78-79: الاستثمارات بالصناعة الغذائية للفترة 78-79:

أما سنتي 1978، 1979 هي السنوات التي لم يشملها المخطط واعتبرت سنوات تقييم للمرحلة السابقة بالنسبة للمخطط الجزائري[17] (وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، ص5)، ففي هاتين السنتين كانت الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي 32.5 مليار دج، من الاستثمار الكلي، الذي بلغ 52.65 مليار دج، أي 61.72% وحافظت الصناعات الغذائية على نفس النسبة المسجلة في المخطط الرباعي الثاني حيث كان نصيبها 4792 مليون دج، أي بنسبة 4% من المجموع الكلي للاستثمارات الصناعية[18] (عيون عبد الكريم، ص 65).

من خلال التركيز على أهم السلع الضرورية للإنتاج الغذائي الوطني في الفترة الممتدة 74-79 والذي يمثل انعكاس حجم الاستثمارات لفرع الصناعة الغذائية كما هو موضح في الجدول التالي

الجدول رقم 09: الإنتاج الصناعي الغذائي خلال المرحلة 74-79

الوحدة: 10 ^{3} طن

السنوات / السلع الغذائية	74	76	77	78	79	نسبة تغطية الطلب الكلي من السلعي
الدقيق	1490	1520	1540	1571	1572	%60
العجائن، الكسكسي	69	70	71	80	81	%77.6
الزيت الصناعي	199	200	202	224	217	%7
السكر	111	130	132	131	140	%6
مصبرات الفواكه	60	60	60.9	62.1	63	%51
مصبرات الطماطم	43.5	45	45.5	50	50.9	%75
الحليب الطازج والجاف	513.9	514	514.9	516	514	%65

Sources: sur la base d ONS revue statistiques, op cit, P 21.

نلاحظ من خلال الجدول أن الإنتاج الصناعي الغذائي في السلع الضرورية لازال يسجل حالات تذبذب من خلال اختلافه لتغطية الطلب الكلي وهذا يخص كل من الدقيق والزيت الصناعي والسكر، وهو ما يدفع الدولة الى تغطية هذا العجز عن طريق اللجوء الى الاستيراد من الخارج في شكل سلع جاهزة، ويعزى ذلك الى نقص المصانع التي أصبحت غير قادرة على تغطية الطلب المتنامي، إضافة الى تقلص عدد المؤسسات الصناعية الغذائية بالنسبة للقطاع الخاص في هذه الفترة، ويعود السبب في ذلك الى أمرين مهمين هما: تهميش الدولة للقطاع الخاص على خلاف القطاع العام واهتمام به، الصعوبات التي يتلقاها المستثمرون الخواص والناجم عن سياسة الدولة، حيث تقتصر استثمارات هذا القطاع على بعض الصناعات الغير الضرورية.

3.3. الصناعة الغذائية في فترة الثمانينات:

كان سعي الدولة متمثل في تصحيح الاختلالات السائدة في المرحلة 76-79، ومن بين الأهداف الموضوعة لهذه المرحلة الجديدة ترقية الصناعات الخفيفة على خلاف مشاريع كبرى جديدة وإتمام ما تبقى من المشاريع الغير المنجزة وخصوصا فرع الصناعات الغذائية، وذلك من خلال برنامج تكميلي لتنشيط القطاع الزراعي بالتنسيق مع القطاع الفلاحي، وذلك لتحقيق هدف التوسع الإنتاجي، بما يسمح بتغطية الحاجيات المتنامية للمواطنين وفق المعايير الخاصة بنمط الاستهلاك المرجو لمواجهة النمو السكاني المرتفع وذلك من مرحلتين هما: المخطط الخماسي الأول 80-84، المخطط الخماسي الثاني 85-89

1.3.3. المخطط الخماسي الأول 80-84:

حيث تم التوجه في هاته المرحلة الى الاستثمارات التي أهملت في المراحل السابقة، حيث تضمن المخطط الخماسي الأول برنامجين للاستثمارات:

الأول: بتنفيذ مشروعات التنمية السابقة والتي قدرات 79.5 مليار دج في القطاع الصناعي من مجموع أصل الاستثمارات البالغة 196.9 مليار دج، أما القطاع الزراعي فقد بلغ 17.8 مليار دج من مجموع أصل الاستثمارات

الثاني: ويشمل الاستثمارات الجديدة المخصصة للخطة الخماسية حيث بلغت حصة الصناعة ما نسبته 36.26%، من اجمالي الغطاء، والقطاع الزراعي 11.4%، في حين بلغت المخصصات للصناعة الغذائية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 10: حجم الاستثمارات المنجزة في بعض الفروع الصناعية للخماسي الأول للفترة 80-84

الفروع	الباقي تنفيذه	البرامج الجديدة	المجموع
الكهرباء	4	10.8	14.8
البيتروكيمياء	1.66	1.3	2.96
المناجم	0.14	2.5	2.64
الحديد والصلب	6.3	7.7	14
الصناعات الميكانيكية	13	6	19
الكيمياء الخفيفة	4	1	5
مواد البناء والخزف	2.2	6.8	9
الصناعات الغذائية	8.7	2.5	11.2
النسيج	7	0.8	7.8
الخشب والورق	3	1.5	4.5
المجموع	50.14	41.5	91.64

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا عن تجميع المعطيات من مشروع المخطط الخماسي الأول 1980-1984، ص ص 330، 331

من الجدول يتبين لنا أنا كبر حجم الاستثمارات للصناعات الغذائية هو نتاج تضخم حجمها الناتج عن المتبقي الغير المنجز للسنوات السابقة والذي قدر ب 8.7 مليار دينار، أما عن حجم المخصص ضمن برنامج الخماسي الأول فهو لا يتعدى نسبة 7.2% من اجمالي الاستثمارات الكلية في القطاع الصناعي فقط.

أما فيما يخص الإنتاج فقد عرفت هذه المرحلة مقارنة بفترتي الستينات والسبعينات أكبر معدل انجاز، كما سجل فتح مجال للقطاع الخاص للاستثمار حيث اتجه المستثمر الخاص الى الفرع الصناعات الغذائية، وهذا ما جعله يحتل المرتبة الثانية بنسبة 13.70% بعد فرع الصناعة الكيميائية البلاستيكية من حيث اهتمام القطاع الخاص به ب319 المشروع من اجمالي 2328 عدد المشاريع ل 15 فرع خارج قطاع المحروقات[19] (Abdelkrim Toudgine, p58) ، والذي سارع بدوره في اسراع وتيرة التنمية الاقتصادية، حيث سجل في هذه المشاريع خلق 8000 منصب عمل، اضافة توفر بعض السلع المطلوبة في السوق.

بالرغم من دخول القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع الا أنه سجل عجزا في تلبية الحاجيات المتزايدة من السلع الضروري، والتي عرفت تطورا ملحوظا في هذه الفترة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 11: الإنتاج الصناعي الغذائي خلال المرحلة 80-84

الوحدة: 10 ^{3} طن

السنوات / السلع الغذائية	80	81	82	83	84	نسبة تغطية الطلب الكلي من السلعي
الدقيق	2232	2250	2320	2410	2487	%42
العجائن، الكسكسي	98.5	101.5	105	108	111	%80
الزيت الصناعي	272.2	280	295	299	304	%3
السكر	214.5	217	219	200	205.2	%4
مصبرات الفواكه	67.4	69	71	73	76.3	%60
مصبرات الطماطم	52.8	60	65.5	72	80	%85
الحليب الطازج والجاف	520	525	527	530	536	%65

Sources: sur la base d ONS revue statistiques op cit,P 21.

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن مستوى كل السلع الغذائية الأساسية ذات المشاريع الضرورية والاستهلاك الواسع خاصة مادتي السميد والدقيق اللتين سجلتا عجزا بما نسبته 58% من اجمالي الطلب الكلي وهذا راجع الى انخفاض نسبة نمو المحصول من المادة الأولية ب -1.1% بحيث لم يغطي متوسط انتاج الحبوب سوى 31.8% من الطلب الكلي للمطاحن.

2.3.3. المخطط الخماسي الثاني 85-89:

وتمثل المخطط الخماسي الثاني في اعتماده على إنجازات المخطط الخماسي الأول وتصحيح الاختلالات التي ظهرت أثناء المخطط السابق، وذلك من خلال الأهداف الفرعية لهذا المخطط، حددت أهداف المخطط فيما يخص الصناعة الغذائية كالتالي:

- توسيع الأنشطة المحفزة للإدماج بين القطاعات وبين الفروع.
- مساهمة القطاع الصناعي في تراكم وسائل الدفع الخارجي واستغلال فرص الدخول للأسواق الخارجية.

وذلك بتخصيص غطاء مالي لهذا البرنامج قدر ب 550 مليار دينار، وزع كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 12: حجم الاستثمارات المنجزة في بعض الفروع الصناعية للخماسي الثاني للفترة 85-89

الوحدة: مليار دينار

القطاعات	المبلغ	النسبة
المحروقات	39.8	32.2
الكهرباء	28.3	16.5
بيتروكيماويات	11.1	6.5
المناجم	3	1.8
صناعة الحديد والصلب	18	10.5
المنشآت الميكانيكية و الكهرومائية	26.6	14
الصناعات الخفيفة	5.7	3.3
صناعة مواد البناء	8.7	5.1
صناعة النسيج	14.4	8.4
صناعة الجلود	8.1	4.7
صناعة الخشب	1.4	0.8
الصناعة الغذائية	3.6	1.9
الصناعة المحلية	5.5	3.3
المجموع	174.2	100

المصدر: التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني، مرجع سابق، ص 142.

من خلال الجدول يتضح لنا اهتما الدولة في هذا المخطط للقطاعات المنتجة حيث خصصت لها ما نسبته 56.6% من اجمالي النفقات للفلاحة والري، الصناعة، وسائل الإنجاز، التخزين، الاتصالات.

إضافة الى ذلك إعطاء الأولوية لقطاع الفلاحة وذلك بتخصيص مبلغ قدر ب 79 مليار دينار وهو ما يمثل 15% من اجمالي الاستثمارات.

أما عن المبلغ الذي خصص للصناعات الغذائية قدر ب 8.7 مليار دينار، أي ما نسبته 5.1% من اجمالي الاستثمارات في الفروع الصناعية الأخرى، وهو أكبر من المبلغ المخصص في المخطط الخماسي الأول. وفيما يخص الإنتاج الصناعي الغذائي لهذا المخطط كان كالتالي:

الجدول رقم 13: الإنتاج الصناعي الغذائي خلال المرحلة 85-89

الوحدة: 10 ^{3} طن

السنوات / السلع الغذائية	85	86	87	88	99	نسبة تغطية الطلب الكلي من السلعي
الدقيق	2490	2510	2624	2545	2588	%41
العجائن، الكسكسي	109	108	120.4	109.8	107.7	%50
الزيت الصناعي	324	320	324	330	338	%2
السكر	218	214	214	216	209	%3
مصبرات الفواكه	52	54	56.2	64	68.7	%65
مصبرات الطماطم	109	120	155	160	180	%90
الحليب الطازج والجاف	630	620	780	790	802	%65

Sources: sur la base d ONS revue statistiques op cit,P 22.

نلاحظ من خلال الجدول أنه لم يحقق الإنتاج الصناعي الغذائي لهاته الفترة الطلب المحلي من السلع الضرورية مقارنة بالفترة التي سبقتها 80-84، كما أنه هناك انخفاض نسبي تقريبا على مستوى كل السلع ما عدى مصبرات الطماطم ويعزى ذلك الى عدم إتمام الاستثمارات المنجزة فيه الا بنسبة 36% أي بمقدار 3.146 مليار دينار وهي أقل بكثير عما تم إنجازه في المخطط الخماسي الأول والذي بلغ 6.825 مليار دج وكانت بذلك نسبة الاستثمارات المنجزة 60%. مما أثر بالسلب على الإنتاج الصناعي

4.3. الصناعة الغذائية في فترة التسعينيات

تمثل مرحلة التسعينيات منعرجا تاريخيا بالنسبة لجميع الأوضاع في شتى الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تختلف عن العشريات السابقة وكان التوجه من خلال الانفتاح نحو اقتصاد السوق الذي يتطلب ضرورة الإسراع في الإصلاحات الاقتصادية للحد من تفاقم مجموعة من الاختلالات السلبية التي مست الكثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

1.4.3. نصيب فرع الصناعة الغذائية من الاستثمارات في فترة التسعينيات:

نتيجة الصدمتين التي تعرض لها الاقتصاد الوطني في منتصف 1986 والمتمثلة في انخفاض سعر البترول وانخفاض قيمة الدولار بنسبة 30%، تفاقم الوضع خلال هذه السنوات واتجهت سياسة التنمية الى تنمية الصادرات باعتبارها عامل توليد للعملة الصعبة، وأن يكون تحسين المبيعات في السوق الوطنية في اطار إحلال الواردات، وأن يكون الهدف المنشود للمؤسسات، كيف ما كانت طبيعتها القانونية، فمن شأن هذه الأعمال أن تشكل الأساس في إعادة الهيكلة الحقيقية للصناعات وفي ظل الظروف السابقة، حيث خصصت حجم استثمارات للقطاع الصناعي وكان نصيب فرع الصناعات الغذائية من الاستثمارات المنفذة كما هو موضح في الشكل أدناه

الشكل رقم14: توزيع الاستثمارات الصناعية المنفذة خارج قطاع المحروقات (1990-1995)

الوحدة: مليون دينار

السنة / الفروع	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الطاقة	5378	6800	9100	10090	10190	10195
المناجم	400	590	900	980	1050	1055
صناعة الحديد والصلب	1939	2670	2550	2478	2490	2510
الصناعات الغذائية	3250	2250	990	1125	1345	1475
مواد البناء	963	1150	1580	1820	1730	1750
الكيمياء البترولية	357	6950	2630	3368	394	3265
الجلود	175	50	350	187	230	220
النسيج	90	200	700	1758	1850	1790
الخشب والورق	74	300	350	1230	1250	1290

المصدر: من اعداد الباحثان بناءا على تجميع المعطيات المجلس الوطني للتخطيط، حصيلة تنفيذ المخططات التالية

- المخطط الوطني لسنة 1990، 1991، ص 67.- المخطط الوطني لسنة 1991، 1992، ص 50.
- المخطط الوطني لسنة 1992، 1993، ص 74.- المخطط الوطني لسنة 1993، 1994، ص 65.
- المخطط الوطني لسنة 1994، 1995، ص 72.- المخطط الوطني لسنة 1995، 1996، ص 84.

من خلال الشكل يتضح لنا أن حجم الاستثمارات المخصص لفرع الصناعات الغذائية في سنتي 1990 و1991 قدر بنسبة 25% و15% على الترتيب من مجل حجم الاستثمار أما بقي السنوات لا يتعدى نسبة 7%، وهذا راجع للفترة الأمنية التي عرفتها البلاد، وكان اهتمام الدولة يتمثل في انهاء المشاريع السابقة.

أما الوضعية التي انبثقت عن هذه الإجراءات فتتمثل في تراجع الاستثمار العام في فرع الصناعات الغذائية بشكل ملحوظ فبعد أن كان المبلغ المخصص للاستثمار في هذا الفرع سنة 1990 يقدر ب 3250 :مليون دينار انخفض ليصل إلى 1475مليون دينار سنة1995، كما بلغ سنة 1992 حوالي 990 مليون دينار، وفي المقابل تطور عدد مؤسسات القطاع الخاص على حساب مؤسسات القطاع العام، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 15: تطور عدد المؤسسات الناشطة في فرع الصناعات الغذائية خلال الفترة 1990-1994.

السنة / القطاع	1990	1991	1992	1993	1994
القطاع الخاص	7448	7582	7114	7211	8254
القطاع العام	35	36	37	38	36

Ressource: Réseau Maghrébin D'études Economiques Les Industries Agro-alimentaires Dans Les Pays Du Maghreb, Collection études sectorielles Algérie 1998. P100.

من خلال المعطيات الموضحة في جدول نلاحظ تطور عدد المؤسسات الخاصة حيث وصلت في سنة 1994 إلى حوالي 8254، وذلك نظرا للتسهيلات التي قدمت في مجال الاستثمار مقارنة بالسنوات السابقة، وقد صاحب هذا انتشار للمؤسسات الخاصة التي تشغل أقل من 20 عاملا.

2.4.3. مساهمة الصناعة التحويلية الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-1999

وكانت مساهمة الصناعة الغذائية التحويلية في الناتج المحلي كالتالي

الجدول رقم 16: نسبة مساهمة الصناعة التحويلية الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-1999

الوحدة: %

السنة / القطاع	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصناعة الغذائية	3.68	3.25	3.36	3.10	3.37	2.59	2.67	2.9	3.6	3.4

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا عن الديوان الوطني للتخطيط والاحصاء:

Collections Statistiques N° 215/2020 Série E : Statistiques Economiques N° 102.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي ضئيلة ولم تتعدى 4 %وهذا لضعف الاستثمار في القطاعين الزراعي والصناعي بالإضافة الى العشرية السوداء التي عرفتها هذه المرحلة

4. تحليل وتقييم الصناعة الغذائية في ظل البرامج التنموية وانعكاسها على مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر

سنعمل في هذا العنصر على تحليل انعكاسات البرامج التنموية على الصناعات الغذائية وتقييم مدى نجاعتها

1.4. واقع الصناعة الغذائية في الجزائر:

للصناعات الغذائية أهمية كبيرة في معظم دول المغرب العربي لأن هذه الصناعة تعتمد بصورة رئيسية على الناتج المحلي من المواد الأولية للسلع أو المنتجات الزراعية أو الحيوانية، كما تتركز الصناعات الغذائية في الجزائر حسب تطور النمط الغذائي للمجتمع الجزائري، الذي شهد تحولات جذرية في السنوات الأخيرة، تبعا للتطور السوسيولوجي الذي عرفته العائلة

الجزائرية، التي انتقلت من نمط استهلاكي تقليدي بعد الاستقلال، إلى نمط استهلاكي حديث في العشريتين الأخيرتين، نتيجة تأثرها بنموذج الحياة الغربي. وعموما يمكن تقسيم الشعب الصناعية لفرع الصناعات الغذائية وفق الشكل رقم (03) الموالي:

شكل رقم (03): الشعب الصناعية المشكلة لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر.

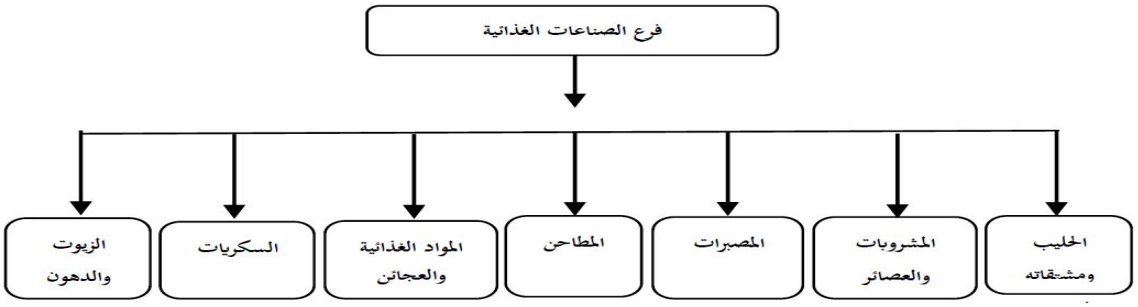

المصدر: بوهديل، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2016-2017، ص 232.

من خلال هذا الشكل يتضح تنوع شعب الصناعات الغذائية في الجزائر، غير أن أهم ملاحظة يمكن الخروج بها، هي غياب شعبة صناعة اللحوم، رغم ما تتوفر عليه الجزائر من ثروة حيوانية معتبرة، التي مازال استغلالها يتم بأساليب تقليدية، وهو ما يحتم الاهتمام بهذه الشعبة عن طريق إنشاء مذابح عصرية، ووحدات صناعية تتكفل بمعالجة الإنتاج وتوضيبه بطرق عملية تسويقيا، وسليمة صحيا.

3.4. الصناعة الغذائية في الجزائر في ظل البرامج التنموية

سنتطرق في هذه المرحلة الى انعكاسات البرامج التنموية التي عرفنا الجزائر بعد العشرية السوداء، والطفرة البترولية التي شهدتها منذ سنة 2000، على الصناعات الغذائية

1.2.4. مساهمة الصناعة الغذائية في الصناعة التحويلية والناتج المحلي الإجمالي

تمثل الصناعة التحويلية الغذائية المرتبة الأولى في مساهمتها في الصناعة التحويلية، حيث بلغت نسبة مساهمتها حوالي 51% لسنة 2020 وبحوالي متوسط مساهمة خلال فترة الدراسة 45.5%

الجدول رقم17: مساهمة الصناعة التحويلية الغذائية في اجمالي الصناعة التحويلية والناتج المحلي الإجمالي(2000-الثلاثي الأول 2021)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
%م.ص.ت الغذائية في إ.ص.ت*	43.9	42.4	41.6	41.1	40.4	41	40.7	40.9	40.2	40.4	42.8
%م.ص.ت الغذائية في ن.م.إ**	2.8	2.9	2.9	2.5	2.3	2	1.9	1.8	1.6	2.1	2.1
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	ث1 2021
%م.ص.ت الغذائية في إ.ص.ت	43.4	45.6	48.8	46.3	48.2	49.4	49.6	50	50.8	51	57.6
%م.ص.ت الغذائية في ن.م.إ	1.9	2	2.3	2	2.6	2.6	2.6	2.5	2.3	3	2.9

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على بيانات: المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء، ONS

* إ.ص.ت: اجمالي الصناعة التحويلية ** ن.م.إ: الناتج المحلي الاجمالي

انتعاش ملحوظ، + 10.3٪، يصف الصناعات الزراعية الغذائية في الربع الأول من عام 2021 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. هذا الاتجاه ملموس على مستوى جميع الأنشطة داخل القطاع. تميزت صناعة الألبان وتصنيع الأعلاف الحيوانية بزيادة قدرها 25.5٪ و25.7٪. وبدرجة أقل، أظهرت أعمال الحبوب زيادة، وإن كانت طفيفة، بنسبة 1.3٪، وأخذت نسبة مساهمة القطاع الخاص حصة الأسد في هاذ الفرع كما هو موضح في الجدول أدناه

الجدول رقم18: هيكل القيمة المضافة حسب الجانب القانوني لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر 2000-2017

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القطاع العام	38.2	31.5	.30	24	20.7	17.8	16.9	15.2	14.8
القطاع الخاص	61.8	685	70	76	79.3	82.2	83.1	84.8	85.2
المجموع	.100	100	100	100	100	100	100	100	100
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع العام	38.2	31.5	.30	24	20.7	17.8	13.2	12.8	12.3
القطاع الخاص	61.8	685	70	76	79.3	82.2	86.8	87.2	87.7
المجموع	.100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على بيانات: Les comptes économiques de 2015 à 2018, N° 861,P18

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن القطاع الخاص آخذ في الاستحواذ لهذا الفرع من الصناعة التحويلية خلال فترة الدراسة ولهذا يبقى السؤال مطروح كيف تم توجيه الأغطية المالية للبرامج التنموية فيما يخص هذا الفرع بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الزراعة التي تمثل المورد الأساسي لفرع الصناعة الغذائية

2.2.4. مساهمة الصناعة التحويلية الغذائية في الصادرات

أما فيما يخص مساهمة الصناعات الغذائية في الصادرات خلال الفترة 2000-2020، كانت كما يلي

الجدول 19: تطور صادرات الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر ونسبتها من اجمالي الصادرات

الوحدة: %

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.5
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الصادرات	0.4	0.4	0.5	0.5	0.7	1.10	0.99	0.90	1.15	1.98	
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على بيانات: الحوصلة الإحصائية للتجارة الخارجية 1962-2020، الفصل العاشر، ص 2014.

رغم نمو صادرات الصناعة التحويلية الغذائية في فترة البرامج التنموية الا أنها ضئيلة نسبة الى اجمالي الصادرات بالرغم من المقومات التي تستحوذ عليها الجزائر مما يجعله فرع من فروع الصناعة التحويلية ذات الأهمية يعمل على تحريك عجلة التنمية مما يمثله من فرع ذات محرك أمامي وخلفي، مما يعمل على استغلال وتطور فروع وقطاعات أخرى ذات الصلة وما ينعكس عنه من خلق مناصب شغل، هاته الأخيرة ترفع الطلب الذي يحتوي على جزء من إيرادات الدولة وخلق قيمة مضافة وهكذا تعمل الحلقة الاقتصادية في دوران الكتلة النقدية

3.2.4. العمالة في قطاع الصناعة التحويلية الغذائية

يعد قطاع الصناعة القطاع الوحيد الذي سجل نسبة نمو ضعيفة للعمالة خلال الفترة 2000-2008 اذ انتقل عدد العمال من 0.497 مليون عامل سنة 2000 الى 0.530 مليون عامل سنة 2008 أي بنسبة زيادة قدرها 6063% وبمتوسط معدل نمو قدره 1.06%، وها ما يؤكد على عدم استجابة هذا القطاع بشكل كافي مع برامج الدعم الاقتصادي بالنظر الى الأزمة التي يعاني منها خصوصا القطاع الصناعي العمومي، كما أن سببه يرجع زيادة مستويات التشغيل في القطاعات الخدمات، والفلاحة، البناء والاشغال العمومية.

الجدول 20: تطور العمالة حسب قطاع الصناعة الغذائية - القطاع العام الوطني

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العمالة	19976	19169	19486	19854	19851	20293	20200	18382	18477	16479	16716

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على بيانات: ACTIVITE INDUSTRIELLE 2009-2018,P 41

يتبين لنا تذبذب تطور العمالة بالزيادة والنقصان وهذا راجع الى موسمية هذا الفرع من الصناعة التحويلية في حالات بالإضافة الى أنه يمثل القطاع العام فقط ونحن نعلم مما سبق أن هذا الفرع من القطاع تحت استحواذ القطاع الخاص.

3.4. الأمن الغذائي في الجزائر

يعتبر الأمن الغذائي مطلب تسعى كل الدول لتحقيقه، والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة من أجل ضمان الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي، ونتيجة لذلك كان لابد من التطرق إلى الميزان السلعي للجزائر من خلال الوقوف على تطور المتاح من أهم الصناعات الغذائية في سبيل الوصول إلى معرفة واقع ووضعية الأمن الغذائي في الجزائر. لدينا الشكل التالي الذي يمثل أهم المنتجات الصناعية الغذائية ذات الاستهلاك الواسع وكان كالتالي:

الشكل رقم 04: الإنتاج الصناعي لأهم المنتجات ذات الاستهلاك الواسع للفترة 2000-2020

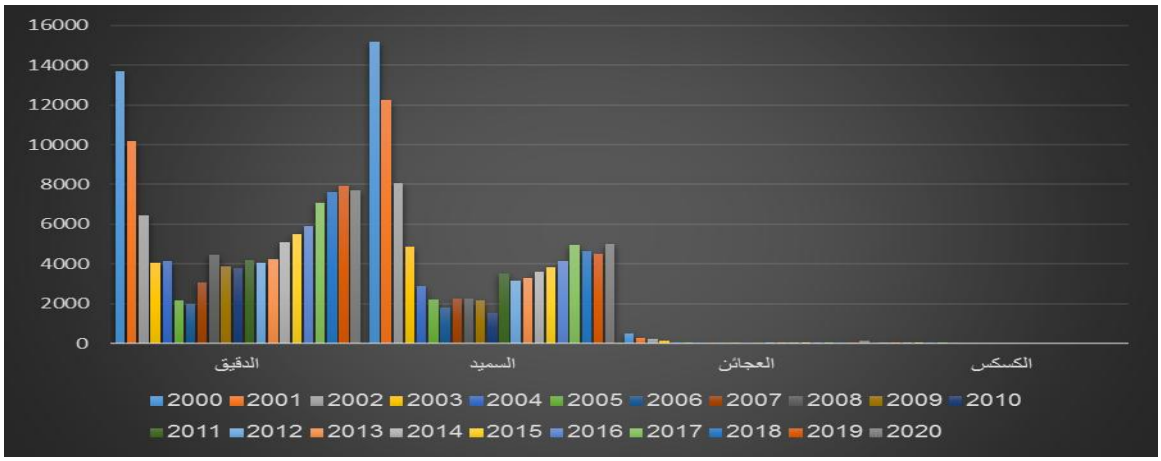

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الملحقين 1 و 2

من خلال الشكل يتبين لنا أن الإنتاج الصناعي للمنتجات الغذائية للسلع ذات الاستهلاك الواسع في انخفاض مقارنة خلال الفترة 2000-2020، وهذا يبين لنا انعكاس البرامج التنموية لهذا الفرع الذي لم يعطي لنا التفسير الواضح في الجزائر اذا نظرنا الى نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي، الا أن الفارق بين الانتاج والطلب الكلي يخطى بالاستيراد، المرتبط بإيرادات الدولة من الطاقة التي تلحظ تطورا خلال هاته الفترة مما يجعل الجزائر من الدول التي يعرف الفرد فيها بأنه آمن غذائيا.

أما من ناحية القدرة الشرائية للمستهلك مقارنة مع تطور أسعار هذه السلع للفترة 2000-2011 كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 05: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك ومؤشر استهلاك الأغذية والمشروبات غير الكحولية خلال الفترة 2001-2011 (%)

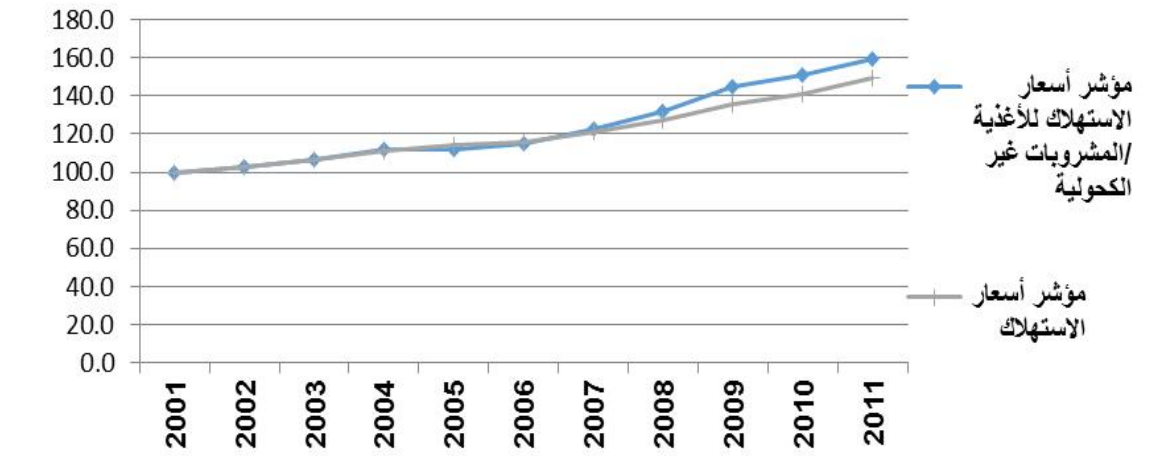

المصدر: عدالة العجال، وليد شرارة، دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 07، ديسمبر 2014، ص 134.

ان لارتفاع مؤشر الأسعار للسلع الاستهلاكية يضعف القدرة الشرائية للفرد مما يؤدي الى زعزعته غذائيا وجعله غير آمن في تحقيق طلبه من السلع الغذائية التحويلية، وفي مجمل نلاحظ أن الجزائر تعين أمن غذائي إذا ما تمت تغطية النقص بإيراداتها الطاقوية، أما من ناحية الإنتاج الصناعي فإن الجزائر تعرف قصور كبير رغم المقومات التي تستحوذ عليها لبناء قاعدة صناعية غذائية تحقق اكتفاء ذاتي، وقابل للتطور يعمل على تحقيق قيم مضافة معتبرة للناتج المحلي.

5. الخلاصة:

من خلال تحليلنا للتطور التاريخي لسياسات التصنيع في الجزائر والبنية الاقتصادية للقطاع الصناعي الغذائي في الجزائري على أساس علمي استخلصنا ما يلي:

من خلال ما تقدم من عرض لمؤشرات الآداء الاقتصادي للصناعة التحويلية الغذائية رغم تصدرها فروع الصناعات التحويلية في ظل البرامج التنموية، الا أنها في المجمل اتسمت بمايلي:

الضعف الهيكلي في بنية الاقتصادات التي تعتمد أساساً على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة ، بالإضافة إلى أنّ الصناعة الجزائرية تتميز بضعف ارتباطها وعدم تكاملها ، وانخفاض أداء تشغيلها ، وعدم استغلال كامل لطاقتها الإنتاجية ، وظهور طاقات فائضة تزيد من حجم الطاقة العاطلة في كثير من المصانع الوطنية ، إضافة إلى ارتفاع التكاليف الرأسمالية والإنتاجية والتشغيلية للصناعة الجزائرية إذا ما قورنت بمثيلتها من الدول الأجنبية، بسبب استيراد معظم احتياجاتها من المكائن ومستلزمات الإنتاج الوسيطة من الخارج وكذلك ضعف القدرة التنافسية للصناعات المغاربية. وأخيراً غياب البنية المؤسسية الملائمة في الصناعة نفسها.

أما بالنسبة للصناعة التحويلية، فرغم الجهود المبذولة في هذا القطاع، وحجم الاستثمارات الممنوحة له من أجل تنويع القطاع الصناعي وإعطائه محتوى أكثر انسجام مع إرادة الاستقلال الاقتصادي، سواء في سلع الاستهلاك أو التجهيز، إلا أن

الأهمية النسبية لهذا القطاع في مجموع الناتج المحلي الإجمالي، ظل دون المستوى المطلوب. كما عرفت الاستراتيجيات المتبناة لنمو الصناعة التحويلية بعدم الانسجام والترابط مما أدى الى هدر الطاقات دون تحقيق الأهداف المرجوة

إذن نلاحظ ضعف قطاع الصناعة التحويلية بسبب مساهمتها الضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك لسوء استعمال القدرات الإنتاجية لهذه الصناعات، وضعف التأطير المحلي، وانعدام الخبرة في الميدان الصناعي.

تضارب البيانات خاصة فيما يخص الإنتاج الصناعي ومدى تحقيقه لمتطلبات الفرد وكمؤشر للأمن الغذائي ومقارنته لنسبة مساهمته في الصناعة التحويلية، يوضح لنا أن من ضمن معوقات تطور الصناعات التحو يلية الغذائية الجهاز الاحصائي.

نتائج الدراسة:

1- إن إستراتيجية النمو الغير المتوازن التي أقرتها الدولة الجزائرية غداة الاستقلال إلى غاية 1980 بإهمال الصناعات الخفيفة لحساب الصناعات الثقيلة أدى إلى تراجع قطاع الصناعات التحويلية وكذا القطاع الزراعي الذي يغذي الصناعات الغذائية وتسبب في غلق الكثير من شركات القطاع وتحولها لمستودعات وانخفاض مساهمة القطاعين في الناتج المحلي الخام، كما أدى إلى ارتفاع الواردات من السلع الغذائية بحوالي ستة أضعاف خلال نفس الفترة؛

2- خلال الفترة من 1980 إلى 1990 تبنت فيها الجزائر سياسة اقتصادية جديدة بدءا بإعادة هيكلة مالية وعضوية للمؤسسات العمومية وتكريس استقلالية المؤسسات، حيث نتج عن هذه المرحلة جمود في الجهاز الإنتاجي وتبعية مطلقة للأسواق الخارجية وتدهور جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، إضافة الى الصدمتين التي عرفها الاقتصاد الجزائري في هاته المرحلة وهي: انخفاض سعر البترول، مع انخفاض قيمة الدولار بنسبة 30%، أدى ذلك الى ثقل المديونية؛

3- في المرحلة بعد 1990 وتبني الجزائر الخيار الليبرالي، والتوجه من خلا الانفتاح نحو اقتصاد السوق واتخاذها مجموعة من الإصلاحات ذات الطبيعة الليبرالية أهمها إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام بما فيها مؤسسات الصناعات الغذائية، حيث لم تستطع الجزائر تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة والوفاء بالتزاماتها المالية فتراكمت المديونية وزادت الضغوط المالية؛

4- أما في فترة البرامج التنموية لم تمس الإصلاحات فرع الصناعة الغذائية بشكل مباشر من ناحية مع عدم إعطاء الفرصة الكاملة للخواص بالاستثمار في هذا المجال بشكل مطلق يعتمد من خلاله على استغلال المخرجات الزراعية في عملية التصنيع والعمل على

توسيع الاستثمار الزراعي المتبوع بالاستثمار الصناعي فيما يخص المنتجات الاستراتيجية الواسعة الاستهلاك كالقمح والشعير الذرى وعباد الشمس.

6. والمراجع:

[1]- نبيل بوفليح (2012)، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، المجلد 6، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص-ص 251-252.

[2] - عبد الرحمان تومي (2011)، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 217.

[3] - فرحات عباس، سعود وسيلة، عرض عام لبرنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد1، جامعة مسيلة، جوان 2018، ص 68.

[4] - هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-20019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، جامعة قسنطينة، يناير 2020، ص 47.

[5] - عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص، 320.

[6] - هدى بن محمد، مرجع سابق، ص 51.

[7] - محمد الأخضر بن حسين، التصنيع في الجزائر أفكار حول التجربة الجزائرية 1962-1980، الجزائر، 1982، ص 45.

[8] - فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 82.

[9] - عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، الشركة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، الطبعة الأولى،1979، ص 55

[10] - عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[11] - فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 60.

[12] - عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سبق ذكره

[13] - وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ملخص الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية 1967-1978، الجزائر.

[14] - محمد بالقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط لتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

[15] - عيون عبد الكريم، جغرافية الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 114.

[16] - فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره.

[17] - وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ملخص الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره.

[18] - عيون عبد الكريم، مرجع سبق ذكره.

[19] - Abdelkrim Toudgine, Comment Investir en Algérie, Edition OPU, Alger,p 58.

7. الملحقات:

الملحق 01: الإنتاج الصناعي التحويلي الغذائي 1990-2000

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الدقيق (10^3 قنطار)	12 139	12 451	12 277,8	12 491	11 804,3	10 627,0	9 136,0	8 568,9	14 073,8	15 646,5	13 714,2
السميد (10^3 قنطار)	13	13 891	13 120	14 899	13 910,7	13 906,0	14 699,9	15 756,6	17 031,0	16 365,2	15 198,9
العجائن (10^3 قنطار)	915,3	981	919	874,5	857,1	507,5	488,9	477,0	547,6	586,9	484,5
الكسكس (10^3 قنطار)	196,4	176	122,3	132,1	105,5	41,0	36,5	47,2	27,5	45,9	31,4
زيوت غذائية مصفاة (10^3 طن)	337,6	301,3	276,6	295,5	302,5	285,3	290,7	289,0	310,7	279,7	197,8
سكر مكرر ومتراكم 10^3) طن)	209	211	192,3	200,9	192,9	169,1	169,8	68,1	58,2	48,3	50,6
مصبرات الطماطم (طن)	45 959	47 131	29 147	19 473	4 330	8 445	5 000	4 309	5 233	7 816	5 168
عصير الفواكه ورحيقها (طن)	11 547	20 218	10 036	14 491	17 762	19 457	13 944	17 698	23 835	24 287	27 494
المربيات (طن)	10 805	10 888	7 876	13 291	12 721	10 229	7 280	8 780	13 080	9 823	9 467
المشروبات الغازية (10^3 هكتولتر)	1 067	938	1 048	1 006,5	900,5	755,1	621,1	599,1	375,3	315,4	200,2
الحليب المبستر (10^3 هكتولتر)	9 110	9 542,8	10 902,5	11 400	12 150,2	11 408,9	11 189,6	9 897,9	9 375,1	8 442,1	8 590,9
الأجبان (طن)	5 412,6	4 486,6	4 484,8	9 115,8	8 301,7	4 640,8	5 354,4	3 883,3	3 883,3	3 956,6	3 631,0
زبدة والسمن (طن)	2 466,7	2 973,0	4 255,8	3 092,9	6 841,4	2 730,0	2 091,4	1 217,5	1 217,5	1 412,7	1 333,3
مشتقات الحليب الأخرى (10^3 هكتولتر)	1 338,6	1 322,1	945,8	844,5	748,4	537,2	510,2	454,9	668,6	641,7	605,9
علف الماشية (10^3 طن)	1 663	1 553	1 412,3	1 484,6	1 331,3	1 291,1	1 126,7	1 264,5	1 274,2	1 007,8	864,3
تبغ للاستهلاك (طن)	18 775	17 848	16 426	16 260	16 345,2	16 418,8	15 839,2	15 542,8	17 891,1	18 324,0	17 057,5
تبغ للاستنشاق والمضغ (طن)	8 730	8 222	7 253	7 740	7 172,5	7 803,6	8 307,1	8 382,3	8 497,0	8 326,0	8 145,8
علبة الكبريت (10^6 علبة)	835	1 068	987	704	789,9	651,2	280,6	192,6	267,1	415,2	413,4

الملحق 02: الإنتاج الصناعي التحويلي الغذائي 2001-2020

المنتجات / السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدقيق (10^3 قنطار)	10 162,1	6 439,1	4 054,5	4 137,6	2 151,8	1 999,4	3 060,0	4 454,8	3 881,1	3 794,6
السميد (10^3 قنطار)	12 257,3	8 088,0	4 875,1	2 862,2	2 213,7	1 821,3	1 563,2	2 274,9	2 156,5	1 547,0
العجائن (10^3 قنطار)	272,4	205,1	145,4	52,7	50,1	28,5	16,4	22,4	11,0	1,5
الكسكس (10^3 قنطار)	36,2	4,5	0,9	5,6	1,1	0,2	0,0	-	-	-
زيوت غذائية مصفاة (10^3 طن)	207,7	208,0	181,0	57,5	64,7	29,3	4,2	-	-	-
سكر مكرر ومتراكم 10^3) طن)	49,0	83,0	150,0	134,9	126,3	160,7	88,5	50,5	31,6	3,8
مصبرات الطماطم (طن)	1 612	4 506,0	2 365,0	6 838,0	3 340,0	897,0	218,0	426,0	398,0	104,0
عصير الفواكه ورحيقها (طن)	35 163	36 758	38 147,0	41 446,0	35 975,0	29 399,0	9 173,0	651,0	812,0	298,0
المربيات (طن)	8 701	9 231	11 254,0	8 534,0	6 514,0	7 401,0	5 940,0	563,0	525,0	500,0
المشروبات الغازية (10^3 هكتولتر)	229,1	184,0	169,0	177,7	102,0	59,1	116,7	60,9	31,6	28,6
الحليب المبستر (10^3 هكتولتر)	7 827,5	7 154,6	5 780,0	5 106,0	4 754,0	4 382,8	5 847,8	6 872,4	6 191,7	6 721,8
الأجبان (طن)	3 149,9	4 581,3	3 611,0	3 691,9	3 321,8	2 738,6	2 393,7	1 527,6	1 361,8	2 366,4
زبدة والسمن (طن)	1 158,0	1 403,9	1 115,9	1 157,3	1 054,6	716,5	381,9	521,0	955,8	902,3
مشتقات الحليب الأخرى (10^3 هكتولتر)	546,8	419,4	339,6	373,9	486,6	266,9	251,7	174,9	191,1	189,9
علف الماشية (10^3 طن)	898,4	980,3	809,7	823,1	623,0	444,6	357,6	242,0	210,6	265,0
تبغ للاستهلاك (طن)	20 654,2	20 420,8	21 019,8	19 655,0	20 956,9	20 219,3	18 204,2	18 525,9	17 669,9	17 810,3
تبغ للاستنشاق والمضغ (طن)	7 063,2	7 099,6	7 153,4	6 976,0	6 985,2	7 357,2	7 733,7	7 103,4	8 067,8	8 272,6
علبة الكبريت (10^6 علبة)	354,6	176,1	176,2	235,8	116,5	49,7	27,3	44,1	43,3	0,0
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الدقيق (10^3 قنطار)	4 206,5	4 049,7	4 239,5	5 074,4	5 506,6	5 882,8	7 057,1	7 614,4	7 915,1	7 713,3
السميد (10^3 قنطار)	3 506,9	3 150,8	3 270,7	3 604,5	3 846,9	4 126,5	4 965,0	4 648,7	4 516,9	4 984,9
العجائن (10^3 قنطار)	1,9	8,7	7,7	1,2	2,2	2,0	6,4	25,5	48,6	126,3
الكسكس (10^3 قنطار)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
زيوت غذائية مصفاة (10^3 طن)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سكر مكرر ومتراكم 10^3) طن)	3,8	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	-	-	-
مصبرات الطماطم (طن)	2,0	277	0,0	0,0	0,0	0,0	-	-	-	-
عصير الفواكه ورحيقها (طن)	332,0	27	104	0,0	0,0	0,0	-	-	-	-
المربيات (طن)	759,0	582,0	216,0	400,0	2,0	0,0	-	-	-	-
المشروبات الغازية (10^3 هكتولتر)	28,6	28,7	28,6	28,6	0,0	0,0	-	-	-	-
الحليب المبستر (10^3 هكتولتر)	8 498,9	8 581,2	9 294,8	9 852,9	9 992,5	10 124,8	10 015,9	11 051,2	11 877,3	10 918,3
الأجبان (طن)	3 809,3	7 044,7	4 603,7	5 451,4	4 991,9	5 001,6	4 375,0	4 464,5	4 804,8	5 215,0
زبدة والسمن (طن)	1 850,6	1 201,7	1 522,0	2 510,8	2 718,4	3 286,2	2 478,4	1 916,7	2 243,6	1 420,9
مشتقات الحليب الأخرى (10^3 هكتولتر)	225,3	264,3	274,2	254,8	321,4	308,6	275,8	284,1	391,1	409,6
علف الماشية (10^3 طن)	319,9	355,8	343,8	359,9	378,5	406,6	332,0	346,8	380,4	355,5
تبغ للاستهلاك (طن)	16 550,1	15 216,4	13 443,4	12 764,8	9 157,5	8 346,5	9 248,5	-	-	-
تبغ للاستنشاق والمضغ (طن)	8 611,8	8 129,6	8 241,0	7 648,4	7 482,9	5 851,4	4 571,7	-	-	-
علبة الكبريت (10^6 علبة)	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0